قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٨٥ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة ماليزيا الموقع عليها فى القاهرة بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة ماليزيا الموقع عليها فى القـــاهرة بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٧٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٩٧ (٢٤ أبريل سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

اتفاقية

للتعاون الاقتصادى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة ماليزيا

رغبة فى تقوية علاقات الأخوة القائمـــة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة ماليزيا وتشجيع التعاون فى المجالات الاقتصادية والفنية بين الدولتين وإدراكا منهما بأن مثل هذا التعاون سيعود على كل منهما بالفائدة المشتركة فقد اتفقتا على ما يلى :

(المـادة الأولى)

يتعهد الطرفان المتعاقدان بإعطاء الأفضلية لتشجيع وتنمية التعـــاون الاقتصادى والفنى بين مصر وماليزيا فى المجالات ذات المصلحة المشتركة.

(المـادة الثانية)

سيحدد الطرفان عن طريق الاتفاق المشترك بينهما القطاعات المختلفة التى يكون التعاون فيها مرغوبا منهما آخذين فى الاعتبار الخبرة المكتسبة والإمكانيات المتاحة فى كل المجالات .

(المـادة الثالثة)

ستبرم الاتفاقيات التى تحدد التعاون بين الطرفين طبقا للتشريع السارى فى كلا الدولتين .

(المـادة الرابعة)

سيتم تنفيذ الاتفاقية الحالية من خلال لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادى والفنى . ويكون عمل اللجنة المذكورة ، التى ستجتمع فى كوالالمبور والقاهرة على التوالى ، هو دراسة كل مشروع من شأنه تدعيم التعاون فى الدولتين واتخاذ المعايير المناسبة للمساعدة فى نجاح هذه المشروعات .

وبمثل هذه الروح سيكون من الممكن بالتالى تقديم كل التوصيات العملية المفيدة وسيكون من الممكن أيضا إنشاء لجان فرعية متخصصة إذا كان ذلك من الضرورى .

(المـادة الخامسة)

سيقوم كل من الطرفين المتعـــاقدين بإخطار الطرف الآخر بإنهاء الإجراءات الدستورية الضرورية فى دولته لوضع الاتفاقية موضع التنفيذ. وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيـذ اعتبارا من تاريخ تلقى ما سبق ذكره بما يفيد ذلك .

وستظل الاتفاقية نافذة المفعول مالم يخطر أى من الطرفين الآخر فى فترة لاتقل عن ستة أشهر برغبته فى إنهاء الاتفاق .

تمت فى القاهرة فى اليوم الثامن من شهر يناير سنة ١٩٧٧ من نسختين أصليتين باللغات الماليزية والعربيـة والإنجليزية وكل من النسخ لها نفس القوة القـــانونية وفى حالة وجود أى خلاف يرجع إلى النص الإنجليزى .

عن حكومة	عن حكومة
جمهورية مصر العربية	ماليزيا
ممدوح سالم	داتو حسين عون
رئيس الوزراء	رئيس الوزراء

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الورزاء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٤ بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة ماليزيا الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/١/٨ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٨ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة ماليزيا الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/١/٨ ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٧/٨/١٥

تحريرا فى ١٥ رمضان سنة ١٣٩٧ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٧)

إسماعيل فهمى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على البروتوكول المالى الخاص لإتاحة قرض مالى بمبلغ ١٦٠ مليون فرنك لتمويل مشروع مترو أنفاق القاهرة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية فرنسا الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على البروتوكول المالى الخاص لإتاحة قرض مالى بمبلغ ١٦٠ مليون فرنك لتمويل مترو أنفاق القاهرة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية فرنسا الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٩ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٣٩٧ (١٧ مايو سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

بروتوكول مالى

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية الفرنسية

رغبة فى تقوية أواصر علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين فقد أعلن البيان الموقع بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ بواسطة وزير النقل والمواصلات المصرى ووزير التجارة الخارجية الفرنسى وقد اتفقت الحكومة المصرية والحكومة الفرنسية على الترتيبات التالية :

مادة ١ ـــ قررت كلا من الحكومة المصرية والحكومة الفرنسية ضمان تنفيذ المرحلة الأولى لمترو أنفاق القاهرة بالتعاون مع رؤوس الأموال الخارجية التى تتضمن :

ـــ إقامة معدات النفق الرئيسى تحت الأرض المتصل بخط حلوان .

ـــ التنظيم والتطوير لخط حلوان .

ـــ تقوية عربات النقل الخاصة بخط حلوان .

وضعت الحكومة الفرنسية فى هدفها تقديم تسهيلات ائتمانية لحكومة جمهورية مصر العربية فى حدود مبلغ ١٦٠ مليون فرنك مؤكد بالقرار الذى اتخذ فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٥ بين رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس جمهورية فرنسا وطبقا للشروط المدرجة فى البنود من ٢ ـــ ٨ التالية المذكورة لاحقا . يضاف إلى هذا المبلغ قيمة ١٠٠ مليون فرنك التى خصصت فى البروتوكول المالى الموقع فى ٩ ديسمبر ١٩٧٦ ، والذى يجب أن يستخدم طبقا لنفس الشروط .

مادة ٢ ـــ قيمة وهدف المعونات المالية :

توافق الحكومة الفرنسية أن تقدم لحكومة جمهورية مصر العربية تسهيلات ائتمانية بحد أقصى قدره ١٦٠ مليون فرانك فرنسى لتمويل شراء معدات وخدمات فرنسية لتنفيذ المشروعات التى يتم الاتفاق عليها بالتعاون مع رؤوس الأموال الأجنبية لتنفيذ مشروع مترو القاهرة .

وتتخذ هذه المعونات الشكل التالى :

ـــ قروض من الخزانة العامة الفرنسية بحد أقصى ٤٠ مليون فرنك .

ـــ تسهيلات ائتمانية خاصة بحد أقصى قدره ١٢٠ مليون فرنك مضمونة من الحكومة الفرنسية .

مادة ٣ ـــ طريقة استخدام المعونات المالية :

يتم التمويل للفقرة (٢) عن طريق استخدام كل من قروض الخزانة العامة من ناحية والتسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة من ناحية أخرى ..